يعتبر نظام الحكم الفيدرالي حقلاً واسعاً للتجارب في الأنظمة السياسية والإدارية المختلفة، نظراً لتعدد واختلاف نظام كل وحدة من الوحدات المكونة لهذا الاتحاد. ومن ثم فأن القوانين والنظم التي تثبت نجاحها في إحدى الوحدات أو الولايات المتحدة يمكن تطبيقها والاستفادة منها في الولايات الأخرى. كما يجب أن يكون دستور الدولة الفيدرالية القانون الأسمى في البلاد، وهذا يعنى إن شروط الاتفاق الذي يؤسس للحكومة الفيدرالية وللحكومات الإقليمية، والذي يوزع السلطات فيما بينها يجب أن يكون ملزماً لكل من حكومة الاتحاد والحكومات الإقليمية.

ومن المعروف أن عدم التجانس العرقي والديني واللغوي في الدولة الفيدرالية يعد سبب من أسباب عدم الاستقرار السياسي، وإذا كان هذا التباين العرقي والديني واللغوي أمر ملم به في كل مجتمع لكن الفرق بين هذا المجتمع وذاك هو قدرة مؤسساته على تحقيق الانصهار والتعايش بين مختلف تلك الاختلافات، وهنا تقع على الدولة مسؤولية تحقيق هذا الانصهار والتعايش السلمي والتعاطي الايجابي معه وفق الرؤية الوطنية التي تلبي حاجات المواطنين كافة وتشبع رغباتهم وتضمن لهم حقوقهم الدستورية والتمثيل النسبي في المجالس التشريعية وحق المشاركة السياسية في صنع واتخاذ القرارات.

كما أن الدول التي تحمل خصوصية وطنية يتفاعل معها تعدد اللهجات واللغات والعقائد والقيم والأعراق والتقاليد ضمن وطن واحد تعد خصوصية تحتاج إلى تجربة ديمقراطية تؤسس لدولة الإنسان والقانون والمساواة والتكافؤ والمواطنة الصالحة وبالتالي الحكم الصالح، وهذه التجربة تؤتي نتائجها في ظل أعطاء تمثيل شعبي لمختلف هذه الفئات والأعراق يضمن حقوقهم ضمن دستور موحد ويتمثل ذلك بتحقيق مبدأ اللامركزية السياسية التي هي السمة المميزة لمبدأ الفيدرالية التي تتمتع بنوع من المرونة ضمن مفهوم الاتحاد.

أن نظام الحكم الفيدرالي نشأ في العراق وفق طريقة خاصة وليس وفق الطرق المعتمدة لدى التجارب الأخرى لبناء الفيدرالية التي بموجبها يتم الاتفاق بين الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية بناء على الرغبة والإرادة المشتركة لتلك الوحدات في وثيقة الدستور، سواء كانت الطريقة المتبعة هي الاتحاد بالاندماج أو الاتحاد بالتفكك. حيث استندت الفيدرالية العراقية في تكوينها إلى المبادرة من جانب واحد، نتيجة لوجود إقليم كردستان كإقليم شبة مستقل عن سيطرة الحكومة المركزية منذ عام ١٩٩١، إلى ما بعد سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣، وقد أعتمد شعب إقليم كردستان عبر ممثليه الحل الفيدرالي كوسيلة لتنظيم علاقة الإقليم بالمركز منذ أواخر عام ١٩٩٢، وهذا يعنى إن نظام الحكم الفيدرالي في العراق قد تم تأسيسه بتأثير وجود إقليم واحد غير مثبت الحدود حتى الآن، مما يثير العديد من العراقيل أمام نجاح هذه التجربة واستمرارها، لأنه ثبت بالتجربة التاريخية أن الأنظمة الفيدرالية المكونة من إقليمين أو ثلاثة أقاليم قد تعرضت